في انتخابات طرابلس والشمال عامة، اجتمعت كل الأضداد

في 11 أيار الماضي، شهد الشمال عموما وطرابلس خصوصًا انتخابات بلدية حملت في طياتها الكثير من التعقيدات السياسية واللوجستية والمخالفات والأفعال المستنكَرة. حيث أفضت النتائج إلى نجاح مرشحين على لائحة مدعومة من أربعة نواب سياسيين متنافسين ومتضادين، بالإضافة إلى مرشحين على لائحة أخرى تدعمها جهة سياسية منفردة بالإضافة إلى مرشح من لائحة ثالثة مدعوم بشكل مقنع من جمعية عمران المدعومة من السياسيين. جاءت هذه اللوائح كوسيلة لضرب روح الديمقراطية، مما أثار تساؤلات حول مدى حرية ونزاهة هذه الانتخابات ومدى تمثيلها الحقيقي لمصالح المواطنين.

عند تلاقي المصالح للحفاظ على السلطة تختفي الاتهامات المتبادَلة، فيجتمعون ويتفقون على لوائح يختارون فيها المرشحين الموالين لهم، كما أن الكثير من المرشحين كان همهم إرضاء السياسيين بدلاً من إرضاء الشعب الطرابلسي وتطلعاته.

ألم يكن من الأولى على القيمين في الدولة اللبنانية عدم إجراء الانتخابات البلدية إلا بعد البدء بمشروع إصلاح القضاء لإنهاء الفساد ولمحاسبة لكل من ساهم بتدمير لبنان وهلاك شعبه، ووضع يده على مقدرات الدولة ونهب أموالها؟

ألم يكن من الأولى كفّ يدهم وإدانتهم لكي لا نعطيهم فرصة التدخل في الانتخابات واختيار مرشحين موالين لهم عبر التلاعب والتزوير والرشاوى وحملات الافتراء ضد كلمة الشعب الحرة؟

ألم يكن من الأولى إعطاء الناخب الضمانة بأن صوته سيكون له قيمة، والمرشح الحر الثقة بنزاهة الانتخابات، خصوصاً وأنه قد توافرت الحظوظ بترشح عدد من اللوائح المستقلة تماماً والتي تعبر عن طموحات المواطنين، وهي من أصحاب الاختصاص والمشاريع؟

كل هذه الأسباب دفعت بالكثيرين إلى الامتناع عن الانتخاب، ومن انتخب كان التشطيب سيد الموقف. فلا لائحة السياسيين نجحت، ولا اللائحة المضادة فازت، فحُرم المجلس البلدي من السيدات ومن الطائفة المسيحية.

هدف الانتخابات البلدية هو انتخاب مجلس بلدي يتمتع بالكفاءة والمصداقية والتضامن فيما بينهم لإنقاذ طرابلس من كل الإهمال الذي تعانيه على كافة الأصعدة، ويضع مصلحة هذه المدينة فوق كل الاعتبارات، مجلس لخدمة طرابلس وليس لخدمة أنفسهم.

ميسا جمالي